جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإجتماعية
شعبة: الفلسفة
تخصص: فلسفة عامة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر الأكاديمي في الفلسفة بعنوان:

مبدأ التأييد التجريبي للإستقراء لدى كارل همبل

إعداد الطالبة:
– بثينة حر

إشراف الدكتور:
– إبراهيم كراش

لجنة المناقشة:

د. بن غزالة	رئيسا	أستاذ محاضر – أ–	جامعة ورقلة
د. إبراهيم كراش	مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر – أ–	جامعة ورقلة
د. لعموري	عضوا مناقشا	أستاذ محاضر – أ–	جامعة ورقلة

السنة الجامعية: 2021/2020

إهداء

وقل ربي زدني علما

الشكر والحمد الأول إلى الذي يعطي فلا يبخل ويمنح دون أن يسأل رب الكون المبجل، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين شفيعنا يوم الدين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير الذي يرجع له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي والدي الحبيب أطال الله في عمره، إلى من وضعتني على طريق الحياة وراعتني حتى صرت كبيرة أمي الغالية حفظها الله وأدامها، إلى جدتي عزيزتي غاليتي وإلى إخوتي وسندي من كان لهم بالغ الأثر في تجاوزي الصعوبات.

إلى كل أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا عني بالمعلومات والنصائح لكم مني جزيل الشكر، إلى من سعدت برفقتهم في دروب الحياة وكانوا معي في طريق النجاح نسرين، منال، آية، عزيزة، أنفال، ليندة، إبتسام، سعاد، إنتظار، إبتسام، سعيدة أدعوا الله أن يوفقكم ويحقق أمانيكم.

إلى من كان أنيسي وداعما لي معنويا وروحيا لك مني كل الحب والتقدير والإحترام، إلى كل من قدم لي يد العون ولو بنصيحة لكم مني جزيل الشكر والعرفان.

شكر وتقدير

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف "**كراش إبراهيم**"

على كل ما قدمه لي من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء الموضوع،

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة الموقرة،

وإلى كل من دعمني لمواصلة هذا العمل.

مقدمة

سعى الإنسان منذ وجوده على الأرض إلى محاولة صياغة منهج قصد فهم التغيرات والأحداث التي تطرأ على الطبيعية، حيث أعتبر المنطق الأرسطي أساس وجود المناهج العلمية حيث أنه بعد عجزه عن دراسة الظواهر الطبيعية حاول العلماء طرح البديل قصد الوصول إلى لمعالجة الإشكاليات التي تعرفها الطبيعة، وبحلول النصف الأول من القرن العشرين (20م) شهد العالم أحداث تاريخية كالحربين العالميتين الأولى والثانية، كما عرف بعصر الحضارة والنهضة وذلك لتطور وسائل الاتصال والنقل أما على الصعيد الفلسفي برزت الوضعية المنطقية التي ضمت العديد من المفكرين من بينهم كارل همبل (صاحب موضوع الدراسة) دعوا إلى رد كل المعارف إلى التجربة والخبرة من خلال المنهج التجريبي الاستقرائي ولكن وكغيرها من المذاهب تعرضت إلى انتقادات لاذعة لمنهجها الاستقراء من الفيلسوف كارل بوبر الذي لا يراه مناسبا لبلوغ اليقين العلمي.

وتكمن أهمية الموضوع في كونه يعد جسرا يربط بين ما هو علمي بما هو فلسفي

وقد كانت الغاية الرئيسية لهذه الدراسة هو الكشف بموضوعية وأمانة علمية عن وجهة نظر الوضعيين من الاستقراء وإستحقار كارل بوبر لكل معرفة استقرائية.

ومن أسباب اختيارنا للموضوع، هناك دوافع موضوعية وأخرى ذاتية أما عن هذه الأخيرة ميولي الذاتي لفلسفة العلوم عامة، وبالأخص الفلاسفة الألمان والثقافة الألمانية وذلك لإتقاني للغة الألمانية وعن رغبتي الملحة في محاولة تقديم دراسة متواضعة لفكر إحدى الفلاسفة الألمان وكذلك لقلة الأبحاث عن كارل همبل وعن الدوافع الموضوعية كون الفيلسوف كارل همبل يحمل مكانة هامة في الفلسفة المعاصرة.

ونظرا لأهمية الموضوع والدوافع التي أدت إلى البحث فيه نطرح الإشكال الآتي: هل تعد نتائج البحث الاستقرائي من منظور همبل يقينية مطلقة؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مشكلات فرعية لعل أبرزها كالتالي:

- هل تمكنت الوضعية المنطقية من بناء فلسفة علمية بواسطة مبدأ التحقق؟ وما سبب معارضة كارل بوبر لركائزها؟
- هل إستطاع كارل همبل بمعيار قابلية القضايا للتأييد التجريبي النهوض بالوضعية المنطقية؟ وإدراك اليقين العلمي؟

أما بخصوص المنهج المعتمد في هذه الدراسة لم يكن واحدا، وذلك لخصوصية الدراسة حيث تم الاعتماد على المنهج التاريخي قصد عرض الإرهاصات الأولى للظهور الوضعية المنطقية، كما تم الاستناد على المنهج التحليلي بغية تحليل النصوص الفلسفية التي تحوي على آراء الفلاسفة ومناقشة مضمونها.

ونظرا لطبيعة البحث ولمحاولة الإجابة عن المشكلات المطروحة تم صياغة خطة للدراسة كالتالي:

الفصل الأول عنون بفلسفة العلوم بين التحقق والتأييد والتكذيب اندرج فيه ثلاث مباحث خصص الأول للوضعية المنطقية إلى جانب الإشارة إلى أبرز مبادئها المتمثل في مبدأ قابلية القضايا للتحقيق مع ذكر مؤيديه من وضعيين بينما تعلق المبحث الثاني بالفيلسوف كارل بوبر ومحاولة الإحاطة بفلسفته النقدية حيث تمثلت بدايتها في نقد مبادئ الوضعية المنطقية وأبرزها مبدأ التحقق وطرح معيار مغاير تمثل في معيار التكذيب، وتجلت الدراسة في المبحث الثالث عن الفيلسوف كارل همبل بصياغته لمبدأ التأييد قصد الرد على الإنتقادات الموجهة للوضعية.

الفصل الثاني جاء بعنوان مقاربة إبستيمولوجية لمبدأ التأييد لدى كارل همبل، مبحثه الأول خصص لفهم دور الاستقراء في البحث العلمي حيث ورد فيه مفهوم الإستقراء بصفة عامة بما في ذلك أنواعه وكذلك مفهومه لدى كارل همبل بغية إبانة دوره في الدراسة العلمية، بينما المبحث الثاني تضمن خصائص مبدأ القابلية للتأييد كالتأييد بالقضايا اللزومية أضافة إلى التأييد النظري وكذلك إحتمالية الفروض.

وكغيره من البحوث الفلسفية السابقة لم يسلم من عوائق اعترضته تمثلت في فقر المكتبة الجامعية من المراجع والمصادر الفلسفية، قلة المراجع المتعلقة بالموضوع بحكم أنه موضوع معاصر، إضافة إلى استعصاء استيعاب وفهم أفكار فلسفة كارل همبل وذلك لامتيازها بلغة منطقية صورية بحتة صعبة الفهم والتحليل، ما عدا ذلك فقد كانت هناك صعوبات اجتماعية تمثلت في بعد المسافة وقلة اللقاء مع المشرف وذلك بحكم الجائحة التي أصابت العالم فيروس كورونا.

الفصل الأول: فلسفة العلوم بين التحقق والتأييد والتكذيب

تمهيد

المبحث الأول: الوضعية المنطقية ومبدأ التحقق

المبحث الثاني: كارل بوبر ومبدأ التكذيب

المبحث الثالث: مبدأ القابلية للتأييد لدى كارل همبل

تمهيد:

منذ أن خلق الإنسان لازمته العديد من الإشكاليات سعى الإنسان من خلالها محاولة البحث عن حلول لها، ولكن باختلاف الحضارات والمجتمعات والثقافات اختلفت مناهج وسبل الوصول إلى حلول للإشكاليات المطروحة، حيث هناك من يعتبر أن التجربة والعالم الخارجي أساس ومعيار ثابت لإدراك الظواهر بينما هناك من يؤكد أن العقل مبدأ تفسيرها، وبحلول القرن العشرين (20م) صاغ العلماء مبادئ قصد إدراك المعارف، وعليه نتساءل هل نتائج الاستقراء من منظور كارل همبل نتائجه نسبية أم مطلقة ؟

المبحث الأول: الوضعية المنطقية ومبدأ التحقق

تعتبر الوضعية المنطقية أحد أبرز حركات العلم في القرن العشرين (20م) حيث قامت على أسس كالمنطق الرياضي والتحليل اللغوي الذي أفضى إلى الإبداع في خلق ركائز كمبدأ قابلية التحقيق وغيرهم من الركائز التي أعتمد عليها الوضعيون في طرح وبناء أفكارهم، وعليه كيف تشكلت الوضعية المنطقية؟ وما المقصود بمبدأ التحقق؟ ومن طرحه؟

أولا: تأسيس الوضعية المنطقية

"شهدت جامعة فيينا ازدهارا طيبا للمذهب التجريبي نتيجة لتعاليم أرنست ماخ، وقد استمر هذا الازدهار الذي تابعه بولتزمان L.Boltzmann وفي عام 1922 تصدر موريس شليك كرسي الأستاذية للعلوم الاستقرائية في ذات الجامعة والتفت حوله نخبة من الأتباع لمناقشة المشكلات الفلسفية".[1]

الوضعية المنطقية نخبة من العلماء والمفكرين شكلوا حلقة علمية بفيينا بزعامة موريس شليك* Schlik Mritz (1882–1937) قصد مناقشة القضايا والمشكلات الفلسفية حيث يعتبر الاسم الحقيقي للوضعية المنطقية دائرة فيينا التي صاغت فلسفة أطلق عليها بالوضعية.

[1] كارل بوبر، **منطق الكشف العلمي**، تر: ماهر عبد القادر محمد، دط، بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، ص13.

*موريس شليك فيلسوف ألماني من مؤلفاته الرئيسية: المكان والزمان في الفيزياء ال1معاصرة 1917م، النظرية العامة للمعرفة1918م، مسائل في علم الأخلاق 1930م.للمزيد من الإطلاع الرجاء العودة إلى:1

(جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، ط3، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ص399).

وقد ضمت الدائرة فريدريك وايزمان Freidrich Waismann ورودولف كارناب* R.Carnap اللذان اتسما بتعليم رياضي وإضافة إلى هانزمان Hans hahn وكارل مينجر Karl Menger وكورت جودل Kurt Godel وهم علماء رياضيات إضافة إلى العالم السوسيولوجي نيراث* Otto Neurath وغيرهم من العلماء.[1]

وقد اعتبرت كتابات هيوم ومل وأفكار المنهج لدى بوانكاريه وسيردوهيوم وألبرت اشتين والطريقة الاكسيوماتيكية عند بيانو وهلبرت والمنطق الرياضي عند فريجه وشرودر وكذلك رسل وهوايتهد الخلفية الإيديولوجية لأفكار الوضعيون بتأثيرهم المباشر بينما تعتبر رسالة فتنجشتين رسالة منطقية فلسفية التي كتبت سنة 1921م الأكثر خطرا في بناء الفكر الوضعي، حيث أدت الرسالة إلى طرح النقاش بين أعضاء الحركة وتم قبول بعض قضاياها ورفض الأخرى زاعما شليك أن مفهوم الفلسفة الذي صاغته الرسالة نقطة تحول مهمة في تاريخ الفلسفة.[2]

وفي سنة 1929م أصدرت الحركة مؤلفا بعنوان حلقة فيينا تصورها العلمي للعالم متضمنا الأهداف والمنهج ثم أصبحت الحلقة معروفة باسم الوضعية المنطقية وإمتد انتشارها إلى أن أصبحت لها حلقة في سمنار في برلين ثم انضم إليها هامز رشنباخ Hans

*رودولف كارناب (1891–1970) فيلسوف ومنطيق ألماني من دعاة المنطق الرمزي، سعى في كتابه البنية المنطقية للعالم سنة 1928م إلى تطبيق المنهج المنطقي على كل الموضوعات، من أهم مؤلفاته مدخل إلى علم الدلالات 1942م، مدخل إلى المنطق الرمزي 1954، الأسس الفلسفية للفيزياء.للمزيد من الإطلاع الرجاء العودة إلى:

(جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة**، مرجع سابق، ص501.)

*أتو نويراث (1882–1945) فيلسوف ومنطيق نمساوي من ممثلي مدرسة فيينا الوضعية المنطقية المحدثة، له في مؤلف في المذهب الفيزيكالي، وأشرف فيشيكاغو مع رودولف كارناب وتشارلز موريس على إصدار الموسوعة العالمية للعلم الموحد.

(جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة**، مرجع سابق، ص674).

[1] كارل بوبر، **منطق الكشف العلمي**، مرجع سابق، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص14، 15.

Reicharnbach وريتشاردفون Richard von Mises وكورت جريلنج وكذلك كارل همبل Karl Hempel.[1]

وبعد ذلك توالت الإصدارات حيث صدرت مجلة المعرفة التي أصدرت مقالات صغيرة بعنوان Erkenntnis، وكذلك العديد من الكتابات بعنوان كتابات تتعلق بالتصور العلمي للعالم سنة 1930م، ثم كتابات كارناب الإعراب المنطقي للغة سنة 1934م، وكذلك عقدت الوضعية العديد من المؤتمرات في براغ وكنجزبرج وباريس وأيضا كيمبردج ثم عقدت مؤتمرا في جامعة هارفاد سنة 1939م الذي بفضله اتسعت الوضعية وأصبح لها أتباع في بولندا وهولندا وكذلك اسكندنافيا، وفي انجلترا مثل الوضعية جولزاير بينما في الولايات المتحدة الأمريكية تعاطف مع الحركة وانضم إليها ارنست نيجل E.Negel وتشارلس موريس Charles Morris.[2]

وفي سنة 1930م شهدت الوضعية تفككا حيث أصبح كارناب أستاذا بجامعة براج وكذلك زميله فيليب فرانك ورحل هربرت فايجل إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومات هانزهان سنة 1934م، وقتل شليك على يد أحد تلامذته سنة 1930م، وفي سنة 1938م حظرت السلطات النازية نشاط الحلقة مما أدى بكل عضو من أعضائها إلى العمل بذاته مستقلا عن الآخرين حيث رحل نيراث إلى هولندا وإتجه فايزمان إلى انجلترا وغادر كارناب ومنجر وجوحل إلى الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

[1] كارل بوبر، **منطق الكشف العلمي**، مرجع سابق، ص15، 16.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المرجع نفسه، ص16، 17.

ثانيا: مفهوم مبدأ القابلية للتحقيق

لغة، "*كلمة مشتقة من الفعل حقق بمعنى نقيض الباطل* ".[1]

أما اصطلاحا، "*التحقيق لدى قدماء الفلاسفة إثبات المسالة بدليلها وهو غير التحقيق المرادف عندهم للثبوت و الكون والوجود*".[2]

بمعنى أن المقصود من التحقيق لدى قدماء الفلاسفة البرهنة على قضية ما بواسطة أدلة وبينة.

"*المبدأ الذي نادت به الوضعية المنطقية وملخصه أن القضية لا أن يكون لها معنى إلا إذا كان من الممكن التحقق من صدقها أو كذبها، فالواقع والخبرة الحسية هما معيار صدق القضايا العلمية، ويمكن للباحث القيام بالتحقق من قضية ما بشكل مباشر عن طريق التجربة، وفي حال تعذر ذلك يرد تلك القضية المنطقية إلى قضايا علمية أخرى ويسمى هذا بالتحقيق الغير مباشر*".[3]

بمعنى أن مبدأ القابلية للتحقيق يتمثل في المعيار الذي دعت له الوضعية المنطقية مفاده أنه لا يكون للقضية معنى دون إمكانية التحقق من صحتها أو كذبها، حيث يعتبر العالم الخارجي والخبرة الحسية محك صحة القضايا العلمية سواء كان التحقق بأسلوب مباشر بواسطة التجربة أو من خلال مقارنة القضية بقضايا علمية أخرى ويسمى هذا الأخير بالتحقيق الغير مباشر.

---

[1] جمال الدين أبي الفضل محمد مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي، **لسان العرب**، ط2003،1، بيروت، لبنان،دار الكتب العلمية،ج2،ص58.

[2] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، دط، بيروت، لبنان، دار الكتاب اللبناني، 1982م، ج1، ص58.

[3] ماهر إختيار، **إشكالية معيار قابلية التكذيب عند كارل بوبر في النظرية والتطبيق**، دط، دمشق، 2010، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ص23.

"التحقيق في الطريقة التجريبية هو كل ما يقوم به العالم من أعمال لامتحان النظرية".[1]

بمعنى يعتبر التحقيق منهجية يتبعها الباحث متمثلة في أعمال قصد إخضاع النظرية إلى اختبارات.

"والعالم إنما يحقق نظرياته بمقابلتها أو مقابلة نتائجها بالحوادث فإذا قابل نظرياته بالحوادث، كان تحقيقه مباشرا، وإذا قابل نتائجها كان تحقيقه غير مباشر".[2]

بمعنى أن عملية التحقق تتم وفق مطابقة النظرية أو مطابقة نتائجها بالتغيرات الطبيعية، فإذا تم التحقق من خلال مطابقة النظرية للواقع يسمى بالتحقيق المباشر بينما إذا تم التحقق بواسطة مطابقة نتائج النظرية للتغيرات الطبيعية يسمى بالتحقق الغير مباشر.

"مبدأ التحقق القائم على المطابقة بين الكلمة والمقابل الواقعي لها، بحسب آليات ومناهج مقترحة لذلك، فما قبله المبدأ كان علميا وما لم يقبله كان علميا".[3]

بمعنى أن التحقق يقوم على أساس تناسب وتلاؤم المفردات وما يقابلها على أرض الواقع وفق نسق معين، لذا فإن القضايا التي لاقت التأييد من المبدأ علمية بينما القضايا المرفوضة تعتبر قضايا اللاعلمية.

---

[1] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، مرجع سابق، ص255.

[2] المرجع نفسه، صفحة نفسها.

[3] حسن بن محمد حسن الأسمري، **النظريات العلمية الحديثة**، ط1، 2012، المملكة العربية السعودية، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ج1، ص375.

ثالثا: مبدأ التحقق من منظور الوضعيين

"أنصار الوضعية المنطقية Logical Positivism، حيث رأى هؤلاء أن إكتساب المعرفة لا تتم عن طريق أفكار قبلية موجودة بشكل مسبق، بل عن طريق معطيات الخبرة الحسية Data of sens exprience وإن الواقع وخبرتنا به هو معيار صدق معارفنا".[1]

ينطلق الوضعيون من مبدأ التحقق الذي يعتبر إحدى المبادئ الأساسية لهاته الجماعة حيث يؤمن أنصارها بأن عملية كسب المعارف تتم بواسطة التجربة، بينما يعتبر الواقع المادي وخبرة الإنسان محك صحة المعرفة العلمية,فبفضل الخبرة والتجربة يتمكن الباحث من التمييز بين القضايا العلمية واللاعلمية*.

ومن مؤيدي مبدأ التحقق موريس شليك الذي يعد أول من صاغ مبدأ التحقق حيث يؤكد أنه *"لنفهم قضية ما ينبغي أن نكون قادرين على أن نشير بدقة للحالات الفردية التي تجعل القضية صادقة، وكذلك التي تجعلها كاذبة.وفي هذه الحالات وقائع الخبرة، فالخبرة هي التي تقرر صدق القضايا أو كذبها".*[2]

يرى شليك أنه لدراسة قضية ما يستلزم تجزئة القضية إلى قضايا جزئية قصد إخضاع جزئيتها للاختبار المتمثل في محاولة مقارنتها ومطابقتها للواقع وتعميم نتائجها على باقي جزئيات القضية الكلية، وبالتالي إذا تم التأكد بأن لكل جزء من أجزاء القضية له ما يلائمه في الحقيقة فإن القضية صادقة بينما إذا لم يتم التأكد من أن لكل جزء من أجزاء ليس له ما

---

[1] ماهر إختيار، **إشكالية معيار قابلية التكذيب عند كارل بوبر في النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص63.

*النظريات العلميةهي الموافقة لمبدأ التحقق التي تزعم موافقتها للحقيقة والعالم الخارجي بينما إذا كانت غير موافقة ومنسجمة مع الواقع فهي بهذا مناقضة لمبدأ التحقق ومنه فهي غير علمية.أنظر إلى:
(حسن بن محمد حسن الأسمري، **النظريات العلمية الحديثة**، مرجع سابق،ص375).

[2] ماهر عبد القادر محمد، **فلسفة العلوم المشكلات المعرفية**، دط، درا المعرفة الجامعية، الأزارطية، 2000، ص28.

يوافقه في الواقع الحسي فهي كاذبة وإستحالة بلوغها اليقين وبالتالي فإن الخبرة أنموذج صدق المعرفة العلمية.

وفي ذات السياق يؤيده رودولف كارناب الذي سعى إلى خلق لغة صورية "*في هذه اللغة الصورية التي يريد كارناب أن يخلقها من عنده خلقا، ليتبين طبيعتها، لا يشير إلى الأشياء بكلمات، بل يشير إليها برموز بأرقام*".[1]

قصد توضيح ومعرفة طبيعة اللغة، حيث أنه يرمز لكل شيء من الأشياء الموجودة بالطبيعة برمز معين حيث يصبح لكل شيء رمز خاص به دون سواه على سبيل المثال عند القول كلمة أنثى قد تكون بنت، شابة، عجوز....وبالتالي يقع الإنسان في فخاخ نصبها بذاته عن غير قصد ومنه يتضح الفرق بين اللغة الصورية والطبيعية التي نستخدمها في سائر الأيام.

"*وبعد أن يفرغ كارناب من وضع الرموز التي تعيننا على تكوين الصيغة الرمزية الصورة للواقعة المراد تصويرها، يأخذ في وضع قواعد التحويل، أي قواعد اشتقاق صيغة من صيغة أخرى.*"[2]

وبعد الانتهاء من عملية وضع الرموز التي تبني وتشكل الجمل ينتقل كارناب إلى التحليل المتمثل في اشتقاق جملة من جملة، وبالتالي إذا تم التوصل إلى كيفية صياغة الجمل وكذلك إلى كيفية اشتقاق جملة من جملة أخرى يتم التوصل إلى وضع هيكل للغة وذلك وفقا لقوله: "*ومادمنا قد وضعنا قواعد تكوين ثم قواعد اشتقاق جملة من جملة فقد وضعنا هيكل اللغة وإطارها*".[3]

---

[1] زكي نجيب محمود، **نحو فلسفة علمية**، ط2، مكتبة أنجلو المصرية، ص76.

[2] المرجع نفسه، ص77.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وبالتالي فإن أي لغة من لغات العالم قائمة على مجموعة من الرموز وعلى قواعد اشتقاق جملة من جملة أخرى.

"يجيء تحليل اللغة تحليلا للفكر في الوقت نفسه، كان هذا التحليل المنطقي للغة ركيزة هامة وعملا ذا خطر وشأن في الفلسفة الوضعية المنطقية التي تجعل مدارها في قبول الفكرة المعينة أو رفضها على تحليل الجملة المجسدة للفكرة".[1]

بمعنى أن التحليل اللغوي هو ذاته تحليلا لفكر الإنسان الذي من خلاله يتم إدراك منزلة ومكانة الجملة حيث أنه بواسطة تحليل الجملة يتم قبولها أو رفضها.

من خلال تحليل كارناب للغة وصل إلى التمييز بين الجمل التي تلاءم وتتناسق مع الأحداث بالعالم الخارجي ملائمة مباشرة والجملة حين تزعم أنها تتماثل مع الحقيقة كما جاء في سياق العبارة التالية:

"تفرقته الواضحة بين الجملة حين يكون تكوينها مطابقا لواقعة ما من وقائع العالم الخارجي مطابقة مباشرة، والجملة حين لا تكون كذلك على الرغم من أنها تبدو كذلك وكأنها تشير إلى واقعة من وقائع العالم".[2]

"فلئن كانت الجملة من النوع الأول جملة لغوية بمعناها الصحيح، فالجملة الثانية هي في الحقيقة شبه جملة لأنها تشبه الجملة في ترتيب ألفاظها، لكنها لا تؤدي ما تؤديه".[3]

وكما جاء في سياق العبارة أن للجمل نوعان فإن كانت الجملة من النوع الأول فهي جملة لغوية لأنها توحي إلى شيء معين موجود بالواقع، بينما الجملة ذات النوع الثاني فإنها شبه جملة لأنها تشبه الجملة في تركيبها كونها تتشكل من ألفاظ في حين أنها لا تؤدي مهام

[1] زكي نجيب محمود، مرجع سابق، ص77.

[2] المرجع نفسه، ص78.

[3] المرجع نفسه، ص78، 79.

الأولى لأنها لا تشير إلى شيء محدد إشارة مباشرة وإنما تزعم ذلك بينما فالحقيقة توحي إلى ذلك الشيء.

أما التفسير الذي طرحه نويراث مخالف ومغاير لكل من شليك وكارناب حيث أكد"*أن القضايا تقارن بقضايا مثلها، لا بالخبرة أو الوقائع، أو بأي شيء آخر. فالخبرة أو الواقع أمور بلا معنى وتنتمي إلى الميتافيزيقا، ومن ثم لابد من رفضها*".[1]

وعليه فإن نويراث رفض مطابقة اللغة للحقيقة حيث أنه يستعصى في بعض الحالات على الإنسان تجسيد العالم الخارجي في جمل وبالتالي تنتج مشكلة في محاولة التنسيق بين الجمل والواقع، وعليه دعى نويراث إلى مقارنة ومحاولة مطابقة القضايا بقضايا مثلها وليس بالخبرة أو الواقع أو شيء مغاير لهما فالواقع أو الخبرة أمور خالية من المعنى تنتمي إلى الميتافيزيقا ومنه لابد من رفضها والبحث عن أصل أو مصدر أجوف خالي من الميتافيزيقا ذلك لأنه يعتبر الميتافيزيقا مجرد لغو وعجز الإنسان على الإجابة عن إشكالياتها والتحقق منها تجريبيا.

لذا دعى نويراث "*إلى ضرورة صياغة القضايا بطريقة تكون متفقة مع القضايا التي أطلق عليها قضايا البروتوكول*".[2]

وعليه فإن نويراث بعد دحضه لفكرة موافقة اللغة والواقع طرح البديل المتمثل في قضايا البروتوكول التي يعني بها "*إسم علم أو وصف معين لشخص ما يلاحظ (أو يدرك) شيئا محددا (زمانيا ومكانيا)، أو تحتوي على كلمات تشير إلى فعل الملاحظة*".[3]

[1] ماهر عبد القادر محمد علي، **فلسفة العلوم المشكلات الطبيعية**، مرجع سابق، ص30.

[2] حميد لشهب، **دائرة فيينا**، ط1، بيروت، لبنان، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، 2019م، ص34.

[3] مرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ومن أجل أن تكون النظرية صحيحة يجب أن يكون التحقق ليس من تفكير العالم ولغته وخياله وإنما يكون من خلال المقارنة بين الظواهر السابقة التي وقعت ولم تكن صحيحة أو مازلت لم تكذب.

المبحث الثاني: كارل بوبر ومبدأ القابلية للتكذيب

يعتبر كارل بوبر *رائد فلسفة العلم في القرن العشرين (20م) حيث سعى إلى دحض ونقض الفلسفات التي سبقته لأنها أكدت أن المعرفة العلمية ثابتة وغير متغيرة لذا سعوا إلى تبريرها وتأكيدها بشتى السبل بما في ذلك فلسفة الوضعية المنطقية ومبدأ التحقق، لذا قام بوبر بدحض وتفنيد ما طرحوه وسعى إلى استبعاد ما دعوا إليه مؤكدا بأن العلم غير ثابت وقابل للتغيير. لما قام بوبر بتفنيد ما طرحته الفلسفات السابقة؟ وفيما تمثل المعيار الذي اعتمد عليه؟

أولا: انتقادات كارل بوبر للوضعية المنطقية

يقول بوبر: "*لم أكن أبدا عضوا في حلقة فيينا للوضعين المنطقيين مثل أصدقائي فريتس فايسمان وهبربرت فيجل وفيكتور كرافت والواقع أن أوتو نويراث كان يسميني المعارضة الرسمية لم أدع أبدا لأي من اجتماعات الحلقة ربما بسبب معارضتي المعروفة للوضعية*".[1]

في سبيل طرح كارل بوبر لمبدأ جديد قصد بلوغ معرفة علمية دقيقة نفى انضمامه إلى الوضعية المنطقية حيث يعتبر نفي انضمامه لهاته الجماعة بداية صياغة لمبدأ جديد ومن أولى الخطوات في وضع هيكل نظريته المخالفة والمغايرة لأسس الفلسفة الوضعية.

*بوبر كارل ريموند Popper Karel Raimund كاتب فلسفي نمساوي (1903م–1994م) من أهم مؤلفاته كتاب منطق الإكتشاف سنة 1934م، بؤس التاريخانية سنة 1907م. للمزيد من المعلومات الرجاء العودة إلى:
(جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة** مرجع سابق، ص194).

[1] ماهر إختيار، **إشكالية معيار قابلية التكذيب عند كارل بوبر في النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص97.

كما يؤكد بوبر: "*إنني على وجه التخصيص: مضاد لمذهب الاستقراء، مضاد للمذهب الحسي، نصير لأولوية النظري والفرضي، واقعي*".[1]

وعليه فإن بوبر لم يكتف بنفي انضمامه إلى الوضعية المنطقية وإنما قام بتوجيه إنتقادات لاذعة لمبدأ التحقق القائم على الإستقراء.

كما أقر بوبر أنه مناقض للعلوم الإمبريقية القائمة على الاستقراء مبرزا ذلك في قوله: " *هل يمكن تبرير الدعوى القائلة بأن نظرية ما كلية مفسرة صادقة عن طريق وأسباب أمبريقية، أي بافتراض صدق قضايا اختبار أو قضايا ملاحظة معينة....؟ إجابتي على هذه المشكلة مثل إجابة هيوم تماما.لا، لا يمكننا فلا يمكن لأي عدد صادق من قضايا الاختبار أن يبرر الرأي القائل بأن النظرية الكلية المفسرة صادق*".[2]

وعليه فإن بوبر يعارض نتائج العلوم الإمبريقية القائمة على الاستقراء المتمثل في دراسة بعض جزئيات القضية الكلية وتعميم نتائجها على كل جزئيات القضية الكلية قصد صياغة الباحث لقانون جديد، ومنه تبرز مشكلة الاستقراء حيث أنه يتساءل كيف يمكن لبعض جزئيات القضية إثبات صحة أو كذب القضية الكلية؟ بمعنى أنه ما الذي يؤكد صحة تعميم الجزئيات على القضية الكلية.

"*على سبيل المثال القضية الكلية القائلة: كل البجع أبيض بالإضافة إلى القضية الشخصية توجد بجعة في المنطقة كذا وكذا هاتان القضيتان معا تتضمنان التنبوء توجد بجعة بيضاء في المنطقة كذا وكذا*".[3]

---

[1] ماهر إختيار، **إشكالية معيار قابلية التكذيب عند كارل بوبر في النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص99.

[2] ماهر عبد القادر محمد علي، **فلسفة العلوم المشكلات المعرفية**، مرجع سابق، ص33.

[3] المرجع نفسه، ص34.

وعليه فإنه لا يمكن لعدد معين من القضايا الشخصية أن يغطي ويشمل كل جزئيات القضية الكلية حيث أنه لا يمكن للقضايا الجزئية تبرير صدق القضية الكلية وإنما تعمل على تكذيبها حيث أنه إذا تم الكشف عن جزئية واحدة كاذبة يتم نفي النظرية وبالتالي فإن القضايا الجزئية لا تعمل على تبرير القضية على الكلية وإنما تعمل على تكذيبها، وإذا كان مراد العلم بلوغ القضايا فإن ذلك يتم بالاستنباط الذي يفي بالانتقال من قضايا كلية إلى قضايا جزئية بينما يبقى الاستقراء عاجز عن برهنة وصدق تأكيد صحة القضايا.

ويؤكد كارل بوبر سبب رفضه للإسقراء لعجزه عن التمييز بين النظريات العلمية واللاعلمية حيث أن أنصار الوضعية المنطقية جعلوا من الاستقراء أساسا للتمييز بين القضايا ذات المعنى والقضايا الجوفاء من المعنى من خلال تجزئة القضية الكلية إلى قضايا جزئية وإذا كانت هناك تماثل بين القضية الجزئية للواقع فإنها صادقة وبالتالي فهي علمية بينما إذا كان هناك تناقض بين القضية الجزئية والحقيقة فهي كاذبة ولكن بوبر يرى أن المعرفة العلمية القائمة عن الاستقراء باطلة لأنها عاجزة عن بناء معرفة دقيقة ويمكن تكذيبها وهذا ما ورد في سياق العبارة التالية:

"إن هدفي الأساسي لرفض المنطق الاستقرائي بإيجاز هو أنه لا يزودنا بعلامة تمييز مناسبة للخاصية الإمبريقية للنسق النظري اللاميتافيزيقي، أو بعبارة أخرى، إنه لا يزودنا بمعيار ملائم للتميز".[1]

"لقد سعى بوبر للتقليل من شأن الاستقراء، والملاحظة الحسية، وذلك في سبيل تأكيده أهمية الفروض الميتافيزيقية والحدسية، وعلى خطوة المحاولة والخطأ، حيث يرى أن العلوم قد تطورت عبر هذه الخطوة والتي بدورها متضمنة في المنهج الفرضي الاستدلالي".[2]

[1] ماهر إختيار، **إشكالية معيار قابلية التكذيب عند كارل بوبر في النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص100.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يبدو من خلال العبارة أن كارل بوبر سعى إلى نقد ودحض الإستقراء والخبرة الحسية قصد إعادة منزلة الميتافيزيقا معتقدا أن انطلاقة العلم والأبحاث تكون بوضع فرضيات مصدرها ذاتية الباحث معتمدا بذلك على أفكار منبثقة من نسيج خياله.

ثانيا: مفهوم القابلية للتكذيب

لغة، "*مشتقة من الفعل كذب أي أن أصل الكلمة الكذب نقيض الصدق*".[1]

أما اصطلاحا، "*خاصية إمبريقية يتصف بها كل نسق علمي، حيث إن بقاء القانون ما قابل للتكذيب يكفي لأن يستحوذ على الصفة العلمية إلى أن يتم تكذيبه*".[2]

أي أنه عملية تكذيب النظريات وإخضاعها لمجموعة من الاختبارات القاسية قصد معرفة مدى صدقها فإن اجتازت الاختبار فهي صادقة وان كذبت فهي كاذبة يتم دحضها.

ثالثا: أسس المنهج النقدي لدى كارل بوبر

"*إن النظرية العلمية السائدة هي نظرية قابلة للتكذيب، ولا يمكن تكذيبها إلا عن طريق البحث عن نقاط الضعف الموجودة فيها، ويبرز هذا الضعف عن طريق إخضاعها لاختبارات قاسية، فإن تعزز صدقها، وإن فشلت فيمكن أن يكذب نسق من أنساقها أو تكذب بشكل نهائي*".[3]

استحالة تكذيب نظرية ما إلا بتعريضها لاختبارات قاسية قصد إبراز أخطائها وثغراتها فإن صمدت النظرية أمام الاختبارات القاسية نصل إلى تعزيز النظرية وعليه فلا يمكن

[1] جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي، **لسان العرب**،ط1 ،بيروت، لبنان،دار الكتب العلمية، 2010، ج1،ص828.

[2] المرجع نفسه، ص23.

[3] ماهر إختيار، **إشكالية معيار قابلية التكذيب عند كارل بوبر في النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص125.

تكذيب النظرية لأنها جوفاء من الأخطاء بينما إذا تم فشل النظرية أمام الاختبارات يتم تكذيبها حيث يتم تكذيب إحدى أنساقها ومراجعتها أو استبعادها نهائيا من النسق العلمي.

كما يؤكد بوبر: " أعتقد بأن للمشاهدة والتجربة وظيفة أكثر تواضعا، هي معاونتنا في اختبار نظرياتنا واستبعاد ما لا يثبت منها على محك الاختبار".[1]

بمعنى أن للملاحظة والتجربة دورا فعالا في اختبار النظرية حيث أنهما يساهمان في دحض أو قبول النظرية.

ثالثا: خصائص القابلية للتكذيب

"فهو لا يشير إلى المشكلة التي يريد يتناولها، ثم يقدم صياغة لها، ومن خلال تحديد المشكلة وصياغتها يقوم بتحليلها من كافة الجوانب النقدية توحي إلى القارئ بأهميتها وحيويتها، ومن خلال النقد يستطيع أن يدفع بالحلول الممكنة لمشكلته، ثم يستبعدها واحدا تلو الآخر ليتبقى حلا واحد وتكون المشكلة من خلاله قد اتضحت بكل أبعاده".[2]

تختلف منهجية بوبر في معالجة القضايا العلمية عن العلماء الآخرين حيث يلمح إلى المشكلة المراد دراستها ثم يقوم بتحليلها بأسلوب نقدي لأجل الإبانة عن عيوبها واقتراح حلول لحل المشكلة ليختار في نهاية المطاف حلا واحدا فقط من الحلول المقترحة.

" غدا سوف تمطر السماء شمال الوجه البحري عبارة علمية تجريبية لأن الخبرة الآتية في الغد يمكن أن تكذبها، يمكن أن تشرق الشمس شمال الوجه البحري ولا تمطر السماء".[3]

بمعنى تعتبر عبارات العلم التجريبي الأكثر ملائمة وإمكانية تعرضا للتكذيب لأن مصدرها العالم الخارجي الذي يمكن العودة إليه ويمكن مقارنة النتائج المتوصل إليها به فعلى

[1] بوبر كارل، **عقم المذهب التاريخي**، تر: عبد الحميد صبرة، الإسكندرية، منشاة المعار، 1959م، ص123.

[2] ماهر عبد القادر محمد علي، **فلسفة العلوم المشكلات المعرفية**، مرجع سابق، ص32.

[3] يمنى طريف الخولي، **فلسفة كارل بوبر**، المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي، 2020، ص322.

سبيل المثال لدينا القضية غدا سوف تمطر السماء شمال الوجه البحري عبارة علمية تجريبية مصدرها الواقع حيث أن الخبرة الآتية في الغد باستطاعتها تكذيبها حيث يمكن للشمس أن تشرق شمال الوجه البحري ولا تمطر السماء ومنه وبالعودة إلى الواقع يمكن تكذيبها وعليه فإن المحك الذي يؤكد صدق القضية القابلية للتكذيب وعليه إن الغاية من التكذيب التمييز بين القضايا التجريبية الصادقة والكاذبة قصد بلوغ اليقين والإقتراب من الصدق أكثر فأكثر.

والذي يجعل التكذيب معيارا تجريبيا قادرا على تمييز العلم التجريبي القضايا الوجودية بمعنى أن القضايا التي توحي إلى وجود شيء معين في مكان وزمان محدد بمعنى أنها تدل على شيء مادي يمكن رؤيته أي موجود في الطبيعة وعليه يكون من اليسر تعريضه للإختبار المتمثل في التكذيب قصد التأكد من ثبوته أو إنكاره، بينما العبارات الغير محددة مثال هناك س في مكان ما من زمان ما غير قابلة للتكذيب وإستحالة أن تكون علما بذاته لأنها عبارات وجودية غير محددة حيث أنها تفتقر إلى الشروط التي تجعلها وجودية ومنه يستعصى اختبارها ولا اعتبارها علمية.[1]

دعى بوبر على ضرورة اتسام الباحث بالجرأة والبسالة قصد كشف المجهول وبلوغ الحقيقة لأن الحقائق ليست ظاهرة كما تبدو للعيان وإنما باطنية تستوجب إقدام الباحث بشجاعة لإدراكها، وكذلك استخدامه لخياله في التخمين لمحاولة معرفة كيف تكون الحقائق العميقة.[2]

كما أقر بوبر بأن هناك نوع آخر من الجرأة نوع يهتم بإدراك الحقائق البارزة حيث يهتم بكل ما سطحي ظاهري المتمثل في الجرأة بالتنبوء حيث يعتبر بوبر أن التنبوء مقصد للعلم لذا يسعى عالم العلوم الطبيعية إلى البحث عن القوانين التي تمكنه من استنباط التنبؤات ويعتبر النوع الثاني من الجرأة سمة الفرض العلمي بالذات لأن الفرض الميتافيزيقي

[1] يمنى طريف الخولي، **فلسفة كارل بوبر**، مرجع سابق، ص322، 323.

[2] المرجع نفسه، ص320.

الذي ينسجه الباحث قادر على إدراك الحقائق الباطنية لا يمكنه توقع وقائع تجريبية حقيقة بالعالم الخارجي لأنه لو قام بذلك لوقع في التفنيد والدحض ولأن ذلك مهمة العلم لذلك يتم تعريض نظرياته للاختبار ومراجعة أخطائها لأجل استمرار العلم والتقدم الدائم.[1]

"*وإن القابلية للتكذيب Falsifiabity هي ذاتها القابلية للإختبار Testability المصطلحان مترادفان، فالكشف عن القابلية للتكذيب ليست إلا الكشف عن قابلية الاختبار التجريبي التي تدعي السمة العلمية* ".[2]

بمعنى أن القابلية للتكذيب هيا ذاتها القابلية للاختبار حيث أن المصطلحان مترادفان فقابلية التكذيب تعني إمكانية تكذيب نتائج العلم التجريبي والغرض منه إبانة وتوضيح النظريات العلمية التي تزعم أنها تتحدث عن العالم الخارجي وتخبرنا به ومن خلال تعريضها للاختبار يمكن استنباط صدقها أو كذبها وبالتالي فإن الاختبار يعتبر صلب المنهج النقدي البوبري.

وبعد تعريض النظرية للاختبارات القاسية قصد توضيح ومراجعة أخطائها نصل إلى نتيجة قد تكون سلبية أو ايجابية حيث يقصد بهاته الأخيرة التعزيز "*صمود الفرض أمام اختبارات منهج العلم القاسية*".[3]

بمعنى إنطباق النتائج المستنبطة للواقع أي أن الفرض اجتاز الامتحان ونجح حيث أنه كلما تعرضت لاختبارات قاسية وتجاوزتها تكون قد كسبت درجات أعلى من التعزيز وكلما اقتربت إلى الصدق أكثر.

[1] يمنى طريف الخولي، **فلسفة كارل بوبر**، مرجع سابق، ص321.

[2] المرجع نفسه، ص336.

[3] المرجع نفسه، ص341.

بينما يقصد بالتكذيب النظرية *" إذا لم تكن نتيجة الاختبار في صالحها "*.[1]

بمعنى التي استعصى عليها تجاوز الاختبار وكشفت أخطائها ونقط ضعفها وعليه يتم استبعادها كليا من السياق العلمي أو استدراك أخطائها وبالتالي بعد نهاية الاختبار يتم الحكم على النظرية المكذبة بالتعزيز أو التكذيب.

وقد صاغ بوبر منهجه في صياغة مشهورة متمثلة في الشكل التالي:[2]

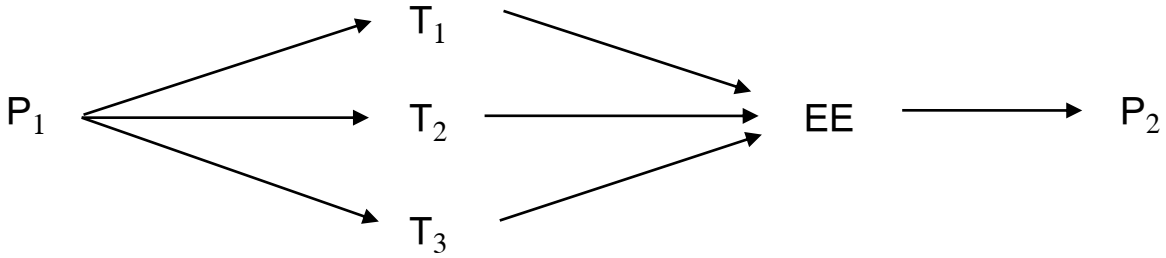

وقد صاغ بوبر منهجه في صياغة مشهورة تتمثل في (P1–T1–EE–P2) حيث ترمز (P1) إلى المشكلة المراد دراستها ومعالجتها بينما (T1) تدل على مراجعة النظرية بعد تعريضها للاختبار وتكذيبها وإبراز أخطائها ونقاط ضعفها أما (EE) ترمز إلى خطوة استبعاد الأخطاء وحذفها لنصل بذلك إلى نظرية جديدة نرمز (P2) ليتم بعد ذلك تعريضها لنفس الاختبار وبهذا يستمر تطور العلم.

يدعو كارل بوبر الباحث في اختباره لنظرية ما التجريد من ذاتيته قصد الحصول على نتائج موضوعية مطلقة لا نسبية متغيرة، وعليه لا يمكن رد صلب الاختبار إلى معتقدات ذاتية، كما أن الاختبار الذي أقامه الباحث سيقوم به باحث آخر مستقبلا في مكان ما وعليه يتطلب بروز الموضوعية.[3]

---

[1] يمنى طريف الخولي، **فلسفة كارل بوبر**، مرجع سابق، ص338.

[2] رشيدة عبة وآخرون، **إبستمولوجية العلوم الإنسانية في الفكر العربي والفكر الغربي المعاصر**، ط1،، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2017،ص134.

[3] ماهر عبد القادر محمد علي، **فلسفة العلوم المشكلات المعرفية**، مرجع سابق، ص39.

المبحث الثالث: مبدأ القابلية للتأييد لدى كارل همبل

بعد الانتقادات اللاذعة التي وجهت للوضعية المنطقية من بوبر بسبب معيار قابلية القضايا للتحقيق وإحتقاره للاستقراء مؤكدا بأنه عاجز على بلوغ معرفة دقيقة ووصفه له بالخرافة، سعى أنصار الوضعية المنطقية إلى تطويره والدفاع عنه ومحاولة استدراك عيوبه ومن جملة محاولاتهم انبثق معيار كارل همبل المتمثل في مبدأ قابلية التأييد وعليه فيما تمثل معيار كارل همبل؟

أولا: مفهوم قابلية التأييد

لغة، "*مشتقة من الفعل أيد بمعنى قويت و تأيد الشيء تقوى*".[1]

أما اصطلاحا، "*أن يقوم الباحث باقتراح فرضية لحل مشكلة تواجه عمله، ومن ثم يبحث عن بيانات ومشاهدات تؤيد تلك الفرضية والتي تصبح علمية في حال تأيدت صحتها من قبل الواقع أو من قبل نظرية أوسع في مضمونها ومثبتة بشكل مسبق*".[2]

بمعنى يسعى الباحث إلى صياغة مسلمات قصد معالجة المشكلة المطروحة، إضافة إلى محاولة استقصائه للأدلة والشواهد التي توافق وتلاءم المسلمات المطروحة وعليه إذا تلاءمت المسلمات والواقع أصبحت علمية.

ثانيا: مبادئ قابلية التأييد

يبرز كارل همبل مبادئ معيار قابلية التأييد في كتابه فلسفة العلوم الطبيعية من خلال عرضه لحادثة وقعت يمكن تلخيصها كالتالي:

[1] جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري، **لسان العرب**، مرجع سابق، ص91.

[2] ماهر إختيار، **إشكالية معيار قابلية التكذيب عند كارل بوبر في النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص23.

شهد مستشفى فيينا سنة 1844م إنتشار لمرضى خطير بين النساء النافسات يسمى بحمى النفاس، لذا سعى أحد أعضاء الهيئة الطبية لقسم الولادة الدكتور سيملويز بدراسة لمعرفة أسباب الإصابة بمرض النفاس وسرعة انتشاره وطريقة الوقاية منه، وللوصول إلى حل حول الإشكالية المطروحة قام سيملويز بوضع فرضيات في سبيل تحقيق مراده.[1]

الفرضية الأولى: تمثلت في ملاحظة سيملويز أن هناك مريضات يقطن بعيدا عن المستشفى فغلبهم المخاض مما أدى بهم إلى وضع مواليدهن في الشارع فلاحظ أن نسبة وفيات المريضات التي ولدن في الشارع أقل لذا اعتقد أن الازدحام سبب في انتشار مرض حمى النفاس، ولكن كانت نسبة الازدحام في القسم ثاني أكثر ولكن نسبة الوفيات أقل، كما لاحظ أنه ليست هناك فروق في التغذية بين القسمين.[2]

الفرضية الثانية: دعت في سنة 1846م أرجعت اللجنة الطبية أسباب الوفاة إلى الأضرار الناتجة عن عملية الفحص الخشن لطلبة الطب المتدربين آنذاك على عملية القابلة ولكن أقر سيملويز أن الأضرار الناجمة عن عملية الولادة الطبيعية أكثر بكثير مما يمكن أن يسببه الفحص الخشن لطلبة الطب، كما أن نافسات القسم الثاني تلقين نفس الفحص ولكن نسبة الوفاة أقل من القسم الأول.[3]

الفرضية الثالثة: كما أرجع سيملويز أسباب ارتفاع الوفاة إلى حالات سيكولوجية نفسية حيث أن القسيس لكي يصل إلى مريضة تحتضر حاملا سر القداس يمر بخمسة عنابر قبل وصوله لغرفة المريضة مما يؤدي إلى احتمالية أن يترك مثل ذلك المنظر آثار نفسية على باقي المريضات وعليه قام سيملويز بإقناع القسيس أن يسلك طريق غير مباشر لغرفة

[1] كارل همبل، **فلسفة العلوم الطبيعية**، تر: جلال محمد موسى، 1976م، ط1، القاهرة، دار الكتاب المصري، ص2، 3.

[2] المصدر نفسه، ص4.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المريضة المحتضرة قصد عدم إفزاع المريضات وإصابتهم بالذعر والخوف من تلقيهم نفس المصير ولكن نسبة الوفاة بقيت على حالها لم تنخفض.[1]

الفرضية الرابعة: كما لاحظ سيملويز أن المريضات في القسم الأول يلدن على ظهورهن بينما في القسم الثاني يلدن على جنوبهن فقام باستخدام الجانب الموضعي عند التوليد في القسم الأول ولكن نسبة الوفاة بقت على حالها مرتفعة.[2]

الفرضية الخامسة: في سنة 1857م أصيب زميل سيملويز كولتشا بجرح عميق في إصبعه من مبضع أحد الطلاب كان يجري له كشفا بعد ذلك توفي كولتشا بسبب مرض يحمل نفس أعراض مرضى حمى النفاس ومنه علم سيملويز أن المادة السامة التي أدخلها أحد الطلبة في مجرى دم كولتشا كانت سببا في وفاته فاستنتج سيملويز أنه كان هو وزملائه الأطباء بعد عودتهم من عملية تشريح جثث ضحايا حمى النفاس يفحصون النساء ما بعد ولادتهم ولكن بعد غسل طفيف سطحي لأيديهم لذا غالبا ما كانت أيديهم ذات رائحة مميزة.[3]

ومنه فإن فرضية سيملويز صحيحة حيث أنه للحد من انتشار حمى النفاس لابد من محاربتها كيميائيا للقضاء على المادة السامة القاتلة التي بين أصابع اليد ولتأييد فرضيته أمر سيملويز كافة طلبة الطب بغسل أيديهم بمحلول من الجير المعامل بالكلور قبل القيام بفحص للنافسات وقد لوحظ بعد ذلك أن نسبة الوفيات بدأت في الانخفاض.[4]

ولمعرفة يقين صدق فرضه قام باختباره فستنتج:

أن في القسم الأول كانت نسبة الوفيات منخفضة لأنه يتم فحص بعد النساء ما بعد ولادتهم من طرف قابلات لا يتضمن تدريبهم تشريح جثث حمى النفاس.

---

[1] كارل همبل، **فلسفة العلوم الطبيعية**، مرجع سابق، ص5.

[2] المصدر نفسه، ص5، 6.

[3] المصدر نفسه، ص6.

[4] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

كما وصل أيضا إلى النساء التي يلدن في الشارع أقل عرضة للإصابة بمرض حمى النفاس وذلك لأنه لا يتم فحصهن بعد الولادة لأنهم ولدا بالشارع.[1]

وبعد صدق صحة فرضه تم توسيعه حيث قام هو وزملائه بفحص امرأة تعاني من سرطان متقرح في عنق الرحم، وبعد غسل سطحي لأيديهم قاموا بفحص اثني عشرة امرأة في ذات الغرفة فماتت إحدى عشرة مريضة من أصل إثني عشرة مريضة، وعليه استنتج أن حمى النفاس يمكن أن تتسبب ليس فقط من المادة السامة وإنما من مادة عفنة مستخلصة من الكائنات العضوية.[2]

مما سبق نصل إلى أنه لحل إشكالية مرض حمى النفاس قام سيملويز بوضع مجموعة من الفرضيات والبحث عن أدلة وشواهد تطابقها ولكن رفضت عدا فرضية واحدة ملائمة صدقت وذلك لأنها وجدت ما يؤيدها، مما دفع به إلى توسيعها.

ثالثا: خصائص مبدأ القابلية للتأييد

يؤكد كارل همبل "*ليس هناك أي قدر متناه من أدلة الخبرة يمكننا من التحقق القاطع بصحة فرض يعبر عن قانون طبيعي كقانون الجاذبية الذي يسري على عدد لا متناه من الحالات الممكنة ينتمي كثير منها إلى مستقبل لا نستطيع الوصول إليه أو ماض لا رجعة له*".[3]

بمعنى عجز الباحث عن صعوبة الإلمام بجزئيات العالم الطبيعي قصد إثبات صحة فرضية ما أو إنكارها حيث أن العالم الخارجي معقد ومتشابك وعليه فإن ما يصل إليه

[1] كارل همبل، **فلسفة العلوم الطبيعية**، مرجع سابق، ص6، 7.

[2] المرجع نفسه، ص7.

[3] ماهر إختيار، **إشكالية معيار قابلية التكذيب عند كارل بوبر في النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، 83، 84.

الباحث مجرد تأييد للفرضية فقط، ومنه فلا وجود لإبطال حاسم أو تأكيد وتحقيق دائم كما تنادي به الوضعية المنطقية في معيار قابلية التحقيق.

" ويؤكد همبل في جانب آخر صعوبة الانطلاق من معطيات الخبرة والوقائع وذلك في سبيل اقتراح فروض، والصحيح أن الفرض هو الذي يحدد الوقائع والأدلة التي تؤيده أو تنفيه عند اختباره".[1]

استعصاء صياغة الباحث لفرض من الواقع قصد إثبات صحة أدلة واقعة ما بعد اجتيازه للاختبار، ويعتبر الواقع معيار صدق الفرض.

" ومادام الفرض هو الذي يحدد المعطيات ووقائع الملاحظة، فالواجب على الباحث أن يعتمد على فرض مدعم بمجموعة من الشواهد، فهذه المواءمة بين الفروض والشواهد تشكل بنية منطقية من السهل البحث عن العلاقات القائمة بينها، ثم اختبارها لإقرار تأييدها أو رفضها ".[2]

اعتماد الباحث على فرض مدعم بمجموعة من الأدلة والشواهد، لأن الاتساق بين الفروض والشواهد يساهم في تشكيل بنية منطقية تسهل على الباحث عملية اختبارها لتأييدها أو رفضها.

[1] ماهر إختيار، **إشكالية معيار قابلية التكذيب عند كارل بوبر في النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص84.

[2] المرجع نفسه، ص85.

الفصل الثاني: مقاربة إبستمولوجية لمبدأ التأييد لدى كارل همبل

تمهيد

المبحث الأول: دور الاستقراء في البحث العلمي

المبحث الثاني: خصائص مبدأ قابلية التأييد

تمهيد:

يسعى الباحث أثناء محاولة تحليله وتفسيره لمشكلة ما من المشكلات المطروحة إلى صياغة حلول تجريبية على شكل فروض تصاغ منها طرق التحقق ويتم إختبارها من خلال التجربة والملاحظة، ويتم بلوغ الفروض المناسبة بواسطة الإستدلال الإستقرائي وهذا ما يؤكده همبل في قوله: "*ولكن كيف التوصل إلى الفروض المناسبة. في المحل الأول يعتقد أحيانا أن الفروض تستنتج من معطيات تجمع مسبقا بواسطة الإستدلال الإستقرائي بإعتباره متميزا عن الإستدلال الإستنباطي*".[1]

ومنه ما مفهوم الإستقراء؟ وهل إستطاع همبل بصياغته لمعيار قائم على الإستقراء إدراك الحقائق العلمية؟

[1] كارل همبل، **فلسفة العلوم الطبيعية**، مرجع سابق، ص12.

المبحث الأول: دور الاستقراء في البحث العلمي

أولا: مفهوم الاستقراء:

لغة، *"الاستقراء في اللغة هو التتبع، من استقرا الأمر فقد تتبعه لمعرفة أحواله".*[2]

أما إصطلاحا، *"المنهج الذي نبدأ فيه بجزئيات تجريبية غير يقينية غير ضرورية، لكي نصل إلى قضايا عامة كلية، هذا هو منهج العلوم الطبيعية".*[3]

بمعنى أنه المنهج الذي يطبقه العلماء قصد تفسير وفهم مختلف التغيرات والأحداث الطبيعية التي تحدث على سطح الكرة الأرضية، يتم فيه الانتقال من الجزء إلى الكل بمعنى انه يتم تفكيك جزئيات قضية كلية ما وتعميم بعض نتائج أجزائها على جميع باقي أجزاء القضية الكلية ومنه يتم صياغة قانون أو الوصول إلى نظرية جديدة ولكن نتائجه تبقى احتمالية غير يقينية مطلقة.

يقصد بالتعميم *"إنتقال من الجزئي إلى الكلي، أو من الخاص إلى العام".*[1]

بمعنى يقصد بالتعميم*عملية إطلاق الحكم بعد إستنتاجه من خلال الإنتقال من الخاص إلى العام أو بواسطة الإنتقال من العام إلى الخاص.

---

[2] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، مرجع سابق، ص71.

[3] يمنى طريف الخولي، **فلسفة كارل بوبر**، مرجع سابق، ص36.

[1] إبراهيم مذكور، **المعجم الفلسفي**، دط، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، سنة1983، ص50.

*أساس التعميم ولبه القانون المتمثل في أفكار موضوعية حيث أنه يتم تعميم أفكار موضوعية قصد إمكانية وضع هيكل لقانون جديد وعليه فإن كل علم من العلوم يتقدم من خلال التأكد من صدق مجموعة متتالية من الأفكار الموضوعية. أنظر إلى:

(عصام زكرياء جميل، **إتجاهات معاصرة في نظرية المعرفة**، ط1، 2012م، عمان، أردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص162).

ويصاغ التعميم في قانونان:

قانون السببية: "*وهو الإعتقاد بأن لكل ظاهرة علة سببتها، ولكل علة معلول ينشأ عنها، فحوادث هذا الكون ينشأ عنها، فحوادث هذا الكون تسير وفق تسلسل على كل ظاهرة علة للظاهرة التي تليها، ومعلول للظاهرة التي سبقتها*".[2]

قائم على مبدأ أن لكل ظاهرة من الظواهر الطبيعية سبب معين لحدوثها ووقوعها حيث أن لكل مسبب سبب محدد في وقوعه وبالتالي فإن كل ما يطرأ على من تغيرات الطبيعة يسير وفق رتم معين قائم على قوانين وليس عبثا وعشوائيا.

قانون إطراد الطبيعة: "*وهو الإعتقاد بأن ظواهر الطبيعة تجري بشكل مطرد على وتيرة واحدة لا تتغير، ما حدث اليوم سوف يحدث فالغد وإلى الأبد، فكل شيء حدث وسوف يحدث هو مثال هو مثال لقانون عام لا يعرف الإستثناء، طالما أنه محكوم بعلاقة علية ضرورية*".[3]

قائم على فكرة بأن ما حدث اليوم من ظواهر وأحداث طبيعية سيحدث فالغد وبعد غد وإلى الأبد، ومنه فإن الأحداث الطبيعية واحدة مطلقة غير متغيرة مادامت قائمة على علاقة علية ضرورية على سبيل المثال الشمس أشرقت اليوم من الشمال ستشرق كذلك غدا من الشمال.

أما في المعجم الفرنسي يعني الاستقراء"*الاستدلال الذي ينتقل من الخاص إلى العام إلى الحقائق إلى القانون* ".[1]

---

[2] يمنى طريف الخولي، **فلسفة كارل بوبر**، مرجع سابق، ص37.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[1] Dictionnaire Larousse de Français Achevé d'imprimer par l imprimerie p220.

بمعنى أن الاستقراء طريقة يتم بواسطتها بلوغ الباحث الحقائق وكشف المجهول وصياغة قوانين ونظريات جديدة قصد تفسير الواقع المادي الطبيعي من خلال الإنتقال من الجزء إلى الكل.

" *هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته، وإنما قال: في أكثر جزئياته، لأن الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن إستقراء، بل قياسا مقسما ويسمى هذا إستقراء*".[1]

بمعنى أنه يقصد بالإستقراء الحكم الكلي لقضية ما بواسطة الحكم على بعض جزئياتها وليس كلها بينما إذا تم الحكم على الكل من خلال جميع أجزائه يصبح قياس وليس إستقراء وبالتالي فإن الإستقراء قائم على التعميم وعليه فإن هناك فرق بين الاستقراء والقياس يبرز في الحكم على الجزئيات حيث إنه إذا تم تعميم بعض نتائج جزئيات الكل على باقي جزئيات الكل يسمى إستقراء بينما إذا تم تعميم نتائج كل جزئيات الكل على باقي جزئيات الكل يسمى قياس.

ثانيا: أنواع الاستقراء

قال إبن سينا: " *الإستقراء هو الحكم على كلي لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكلي إما كلها وهو الإستقراء التام وإما أكثرها وهو الإستقراء المشهور*".[2]

بمعنى أن إبن سينا يؤكد بأن الإستقراء يتمثل في حكم يطلق على قضية عامة من خلال تعميم نتائج جزئياتها حيث إذا تم تعميم بعض نتائج جزئيات القضية العامة على باقي الأجزاء الأخرى يسمى بالإستقراء الناقص هو الإستقراء المشهور، بينما إذا تم دراسة كل نتائج جزئيات القضية العامة وتعميمها على باقي الأجزاء الأخرى من العام يسمى بالاستقراء التام وبالتالي فإن للإستقراء نوعان إستقراء تام وإستقراء ناقص.

---

[1] علي بن محمد السيد الشريف الجورجاني، **معجم التعريفات**، دط، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ص18.

[2] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، مرجع سابق، ص71، 72.

" الحكم على الكلي بما يوجد في جزئياته جميعها، وهو الإستقراء الصوري الذي ذهب إليه أرسطو وحده وسماه الإيباجوجيا أو الحكم على الكلي بما يوجد في بعض أجزائه وهو الإستقراء القائم على التعميم. وعلى الأخير إعتمد المنهج التجريبي فهو ينتقل من الواقعة إلى القانون، ومما عرف في زمان أو مكان معين إلى ما هو صادق دائما وفي كل مكان".[1]

وقد دعى أرسطو إلى طريقة تعميم كل نتائج جزئيات الكل على القضية الكلية وهو الاستقراء الصوري(التام) وقد أطلق عليه بالإيباجوجيا، أو إلى طريقة الحكم على الكلي من خلال دراسة بعض جزئياته وهو الإستقراء الناقص الذي قام عليه المنهج التجريبي.

ثالثا: الفرق بين الإستقراء والإستنباط

يبنى الإستدلال الإستنباطي من خلال صدق المقدمات حيث أنه إذا صدقت المقدمات صدقت النتائج على سبيل المثال ملح الصوديوم عند وضعه في لهب موقد سيتحول لون اللهيب إلى أصفر بسبب قطعة الصوديوم حيث أن قطعة الصوديوم تمثل المقدمة أي الكل بينما القضية التي تؤكد على أن قطعة الصوديوم التي تحيل لون اللهب إلى أصفر تمثل النتيجة أي الجزء.[2]

بينما الإستدلال الإستقرائي مغاير ومخالف حيث ينطلق من الجزء إلى الكل بمعنى أنه لدراسة مشكلة ما يتم تجزئتها ودراسة بعض أجزائها وتعميم الجزء المدروس على كافة أجزاء القضية الأخرى ومنه يتم التوصل إلى معرفة إستقرائية خالصة.[3]

على سبيل المثال عند الأخذ بجزئيات ملح الصوديوم التي تؤكد أنها تحيل لون اللهب إلى أصفر يفترض أن تؤكد النتيجة بأن كل أملاح الصوديوم بالعالم أنها تحيل لون اللهب

[1] إبراهيم مذكور، **المعجم الفلسفي**، مرجع سابق، ص12.

[2] كارل همبل، **فلسفة العلوم الطبيعية**، المصدر سابق، ص12.

[3] المصدر نفسه، ص13.

إلى اصفر، ولكن صدق المقدمات لا يضمن صدق النتيجة لأن العينات المدروسة من ملح الصوديوم اليوم أحالت لون اللهب إلى أصفر إلا أنه تبقى هناك إحتمالية أن هناك أنواعا أخرى من ملح الصوديوم لا تطابق التعميم حيث أنه إستحالة دراسة الباحث لكل جزئيات ملح الصوديوم الموجودة بالعالم.[1]

لذا تكون نتائج الإستدلال الإستقرائي لا تحمل النتيجة بصفة مؤكدة تامة وإنما تكون غالبة بمعنى بصفة نسبية ولكن نتائج الإستدلال الإستنباطي تتضمن النتيجة بالتأكيد.[2]

يؤكد همبل في قوله: "*يمضى الإستدلال الإستقرائي من معطيات جمعت مسبقا إلى مبادئ عامة*".[3]

وعليه فإن الإستقراء يتمثل في الإنتقال من دراسة جزئيات القضية لتعميمها على كافة أجزاء القضية الكلية، ولبلوغ معرفة إستقرائية مطلقة يستوجب على الباحث بناء بحثه وفقا للخطوات التالية:

- الملاحظة: ملاحظة الوقائع و تدوينها دون تدخل ذاتية الباحث وذلك بإستبعاده لخياله.
- التحليل: محاولة الباحث من خلال دراسته تحليل الوقائع
- التعميم: من خلال التحليل نستنتج القانون الجديد بطريقة إستقرائية.
- فالأخير يفضل البحث الإستقرائي عن الإستنباطي كونه إجرائي في المخبر.

[1] كارل همبل، **فلسفة العلوم الطبيعية**، المصدر سابق، ص13.

[2] المصدر نفسه، ص12.

[3] المصدر نفسه، ص14.

وفي المرحلة الأولى والثانية من خطوات البحث العلمي المثالي يستوجب أن يتم إستخدام الفروض بمعنى تخمين وخيال الباحث قصد الربط بين الوقائع الملاحظة ولكن الفرض مصدره ذاتية الباحث وبتدخلها في الدراسة تقضي على موضوعية البحث العلمي.[1]

ثالثا: عوائق المنهج الاستقرائي

إستعصاء ملاحظة وجمع وتدوين كافة جزئيات الظواهر الطبيعة نظرا لتشابك العالم الخارجي وتنوعه وإختلافه حيث أنه لجمع جزئيات وقائع العالم الخارجي يستوجب نهاية العالم لإمكانية جمعها لأن هناك عددا لا متناهيا من الوقائع فعلى سبيل المثال يستحيل جمع كافة حبات الرمل الموجودة بالصحراء أو على شاطئ البحر قصد دراستها، إضافة إلى إستحالة قراءة الخواطر الموجودة ببال كل إنسان وغيرهم من الجزئيات الموجودة في الواقع.[2]

توظيف الباحث لذاتيه لأجل الإبداع في خلق فرضيات(خياله) يقضي على موضوعية البحث العلمي وتصبح نتائجه نسبية متغيرة غير يقينية مطلقة وعليه تصبح مفتقرة للدقة.[3]

[1] كارل همبل، **فلسفة العلوم الطبيعية**، المصدر سابق، ص14.

[2] المصدر نفسه، ص15.

[3] المصدر نفسه، ص14.

المبحث الثاني: خصائص مبدأ القابلية للتأييد

أولا: التأييد بالقضايا اللزومية الإختبارية الجديدة

يؤكد همبل أنه عند صياغة فرض*من الفروض قصد إيضاح وتحليل ظواهر محددة ملاحظة سيكون الفرض بطبيعة الحال مركبا وقائما على وقوع الظاهرة وذلك وفقا لقوله: "*عند تصميم فرض من الفروض لتفسير ظواهر معينة ملاحظة سيكون بالطبع مركبا بحيث يتضمن حدوث هذه الظواهر*".[1]

وبالتالي فإن الظاهرة التي يسعى الباحث إلى معالجتها تحمل في طياتها أدلة وبراهين مؤيدة للفرض، بينما في الغالب تعد الفروض العلمية المصاغة حديثا تؤيد وتوافق بأدلة كانت مجهولة سابقا أو لم تكن على بال الباحث أثناء الصياغة.

كما أن العديد من الفرضيات والنظريات في العلوم الطبيعية وجدت تأييدا من الظواهر الجديدة وكانت النتيجة أن إرتفعت درجة تأييدها بمعنى أن العلماء توصلوا إلى أن هناك العديد من الفروض والنظريات لاقت تأييدا من الظواهر الجديدة والنتيجة كانت إرتفاع تأييد الفروض بمعنى أنه كلما لاقت الفروض تأييدا من الظواهر الجديدة زادت نسبة إرتفاعها وبالتالي نصل إلى وجود علاقة طردية.

ثانيا: التأييد النظري

يقول همبل: "*التأييد الذي يمكن إدعائه لفرض من الفروض ليس بحاجة إلى أن يكون كله من نوع البينة الإستقرائية التي إختبرناها للتو، فلا حاجة به لأن يتألف كليا أو*

*في المنطق يعتبر الفرض قضية أو فكرة خيالية أساسها فكر الباحث يتم صياغته قصد الإنطلاق في بناء قانون جديد ويتم تأكيد صحتها أو كذبها عن طريق إختبارها من خلال الملاحظة والتجربة، وللفرض أهمية بالغة في المنهج العلمي أنظر إلى:
(إبراهيم مذكور، **المعجم الفلسفي**، مرجع سابق، ص135).

[1] كارل همبل، **فلسفة العلوم الطبيعية**، المصدر سابق، ص45.

جزئيا من معطيات تؤيد اللزومات الإختبارية المستخلصة منه. فالتأييد قد يأتي من فروض ونظريات أكثر شمولا تتضمن الفرض أو النظرية المقررة ولها تأييد بالبينة مستقل".[1]

بمعنى أن همبل يقر بأن التأييد الذي يزعمه الباحث لفرض من الفروض لا يشترط أن تكون جزئياته أو كلها ذو أساس إستقرائي وإنما قد تكون من فرضيات أو نظريات أكثر شمولية فعلى سبيل المثال في قانون السقوط الحر على سطح القمر وضع الباحثيين فرضية مفادها أن السرعة تساوي 2,7 قدما مربعا وبالرغم من عدم تعريض القانون إلى إختبارات قصد معرفة مدى صحة الفرضية إلا أنها تعتبر صحيحة من خلال تأييدها نظريا حيث أن الفرضية ثبتت صحتها من خلال إستنباطها من نظرية نيوتن عن الجاذبية وعن الحركة.

ثالثا: إحتمالية الفروض

للكشف عن الثقة لفرض من الفروض في زمن معين لا بد من الإعتماد على الدقة، حيث أنه لمعرفة الثقة للفرض العلمي في زمن معين ما لابد من إدراك دقة المعرفة العلمية آنذاك كالأدلة ذات العلاقة الوطيدة بالرفض وكل الفروض والنظريات العلمية المقبولة في ذلك الزمن المعين.

ومنه يمكن الحديث عن الثقة لفرض من الفروض بقدر معين من المعرفة على سبيل المثال ك تمثل مجموعة كبيرة من القضايا المقبولة من طرف العلم في زمن معين، وعليه كيف يمكن صياغة الثقة بلغة كمية دقيقة (ف، ك) حيث أن ف فرض لمجموعة القضايا ك يعبر عن درجة الثقة للفرض ف نسبة لمجموعة القضايا الكبيرة.[2]

[1] كارل همبل، **فلسفة العلوم الطبيعية**، مصدر سابق، ص57.

[2] المصدر نفسه، ص68،69.

خاتمة

في نهاية هذا البحث توصلنا إلى نتائج يمكن تصنيفها عالتوالي:

أولا تعتبر الوضعية المنطقية من دعاة النزعة الإمبريقية في النصف الأول من القرن العشرين (20م)، من خلالها تزعمها بأن الإستقراء السبيل الوحيد لإدراك اليقين العلمي ومنه صاغت مبدأ قابلية القضايا للتحقيق قصد التمييز بين القضايا العلمية بمعنى أنه المحك التجريبي الذي يتم من خلال الكشف عن القضايا العلمية واللاعلمية، ومن مؤيدي الطرح الوضعي نجد موريس شليك بتأكيده بأنه إذا توافقت كل جزئيات قضية ما مع الحقيقة تعتبر صادقة، وفي ذات الصدد يؤيده كارناب بسعيه إلى محاولة خلق لغة صورية صارمة حيث أنه من خلال تحليل اللغة تبرز منزلة الجملة فإذا كانت مطابقة للواقع مطابقة مباشرة فهي جملة لغوية بينما إذا كانت الجملة توحي لشيء معين موجود في العالم الخارجي فهي شبه جملة تشارك النوع الأول من الجمل في إشتراكهما لمفردات حيث نجد ن تفسير رودولف كارناب مجرد تفسير لغوي بمعنى أن بحثه ظل على المستوى اللغوي فقط، أما أتو نويراث فتفسيره للمعيار التحقق مخالف لما سبقوه حيث أقر بأن القضايا العلمية تقارن بمثلها لا بأشياء مخالفة.

ثانيا نفى كارل بوبر ما دعت إليه الوضعية المنطقية حيث أنه إنطلاقا من تأكيد صدق بعض الجزئيات يتم تعميم أحكام عامة، ومنه فمن غير المعقول الحكم على صدق القضية الكلية من خلال الحكم على بعض الجزئيات، ولهذا قام كارل بوبر بنفي ومعارضة هذا الطرح بإستبداله بمعيار قابلية التكذيب لأجل إدراك المعرفة العلمية واللاعلمية حيث أن المعرفة العلمية متغيرة غير محققة ثابتة.

ثالثا بعد جملة الإنتقادات الموجهة للوضعية المنطقية وفي محاولة لرد إعتبارها صاغ كارل همبل مبدأ قابلية التأييد الذي يدعو فيه إلى صياغة الباحث أثناء دراسته إلى العديد من الفرضيات ومحاولة البحث عن ملائمتها وإتساقها للواقع فإذا تطابقت الفرضيات أو إحدى الفرضيات للواقع وتلاءمت تصبح علمية وبالتالي من خلال معيار تأييد القضايا نصل

إلى أن نتائج الإستقراء وفقا لهمبل متغيرة وغير مطلقة إذا تأيدت الفرضيات في تلك الفترة فهي صادقة بين تبقى هناك إحتمالية تغيرها في فترة أخرى مستقبلا على عكس الوضعية المنطقية التي تقر بأن تحققها أبدي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

أولا: قائمة المصادر:

1- كارل همبل، **فلسفة العلوم الطبيعية**، تر: جلال محمد موسى، 1976م، ط1، القاهرة، دار الكتاب المصري.

ثانيا: قائمة المراجع:

1- حسن بن محمد حسن الأسمري، **النظريات العلمية الحديثة**، ط1، 2012، المملكة العربية السعودية، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ج1.

2-رشيدة عبة وآخرون، **إبستمولوجية العلوم الانسانية في الفكر العربي والفكر الغربي المعاصر**، ط1، 2017، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.

3- زكي نجيب محمود، **نحو فلسفة علمية**، دط، مكتبة أنجلو المصرية.

4- عصام زكرياء جميل، **إتجاهات معاصرة في نظرية المعرفة**، ط1، 2012، عمان، أردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

5- كارل بوبر، **منطق الكشف العلمي**، تر: ماهر عبد القادر، دط، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

6- كارل بوبر، **عقم المذهب التاريخي**، تر: عبد الحميد صبرة، الإسكندرية، منشأة المعار، 1959م.

7- ماهر إختيار، **إشكالية معيار قابلية التكذيب عند كارل بوبر في النظرية والتطبيق**، ط1، 2010، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق.

8- ماهر عبد القادر محمد علي، **فلسفة العلوم المشكلات المعرفية**، دط، دار المعرفة العلمية الجامعية.

9- يمنى طريف الخولي، **فلسفة العلم في القرن العشرين**، دط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

10- يمنى طريف الخولي، **فلسفة كارل بوبر**، المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي، 2020، ص3221.

ثالثا: قائمة المعاجم والموسوعات:

1- إبراهيم مذكور، **المعجم الفلسفي**، دط، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1983.

2- جمال الدين ابي الفضل محمد مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي، **لسان العرب**،ط1، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 2003،ج2.

3-جمال الدين أبي الفضل محمد مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي، **لسان العرب**، ط1، 2003، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية،2003،ج1.

3- جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، الجزء الأول، دط، دار الكتاب اللبناني.

4- جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة الفلاسفة**، ط3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

5- حميد لشهب، **دائرة فيينا**، ط1، بيروت، لبنان، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، 2019م.

باللغة الأجنبية:

1- Dictionnaire **Larousse** de Français Achevé d'imprimer par l imprimerie.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	–
الشكر والتقدير	–
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: فلسفة العلوم بين التحقق والتأييد والتكذيب	
تمهيد	8
المبحث الأول: الوضعية المنطقية ومبدأ التحقق	9
المبحث الثاني: كارل بوبر ومبدأ التكذيب	19
المبحث الثالث: مبدأ القابلية للتأييد لدى كارل همبل	27
الفصل الثاني: مقاربة إبستمولوجية لمبدأ التأييد لدى كارل همبل	
تمهيد	33
المبحث الأول: دور الاستقراء في البحث العلمي	34
المبحث الثاني: خصائص مبدأ قابلية التأييد	40
خاتمة	43
قائمة المصادر والمراجع	46
فهرس المحتويات	48
ملخص	–

ملخص:

تتناول هذه الدراسة أحد أنواع الإستدلال السائد خلال القرن العشرين المتمثل في المنهج التجريبي ذو الركيزة الإستقرائية بحيث تضمنت مفهوم الإستقراء بصفة عامة، وكذلك لدى الوضعية المنطقية وبالأخص الإستقراء من منظور كارل همبل الذي صاغ مبدأ قابلية القضايا للتأييد قصد الرد على الإنتقادات الموجهة للوضعية المنطقية ذو العلاقة الوطيدة بمبدأ قابلية القضايا للإختبار لدى كارل همبل.

الكلمات المفتاحية: الإستقراء، مبدأ القابلية للتكذيب، مبدأ التحقق، مبدأ التأييد.

Résumé:

Cette étude traite de l'un des types d'inférence dominants au cours du XXe siècle représenté par la méthode expérimentale avec une base inductive, qui comprenait le concept d'induction en général, ainsi que le positivisme logique, en particulier l'induction du point de vue de Karl Hempel, qui a formulé le principe de la susceptibilité des cas à soutenir afin de répondre aux critiques du positivisme logique avec une relation forte Sur le principe de testabilité des propositions selon Karl Hempel.

Mots clés: L'induction, le principe de falsifiabilité, le principe de vérification, le principe de support.